

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

جهوزية النظام المصرفي الفلسطيني في مواجهة أزمة كورونا:
فعالية الإجراءات والقدرة على الاستمرار



تموز 2020

إعداد:

الدكتور نصر عبد الكريم

الباحث المساعد عبد الله مرار

هذه المادة مدعومة من مؤسسة روزا لوكسمبورغ بتمويل مقدم من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. والآراء الواردة فيها هي من مسؤولية مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، ولا تعكس بالضرورة موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ



فهرس المحتويات

4.....	المقدمة
5.....	هدف ورقة العمل
6.....	أهمية ورقة العمل
6.....	منهجية ورقة العمل
6.....	أبرز بيانات النظام المصرفي في فلسطين
8.....	إجراءات سلطة النقد الإدارية والتحفيزية في ظل أزمة كورونا
10.....	أثر تعليمات سلطة النقد على الجهاز المصرفي خلال فترة كورونا
12.....	أداء الجهاز المصرفي تجاه المسؤولية الاجتماعية
14.....	قدرة النظام المصرفي حال استمرار أزمة كورونا
17.....	استنتاجات وسياسات مقترحة
19.....	المصادر والمراجع

المقدمة

لا شك بأن أزمة فيروس كورونا المستمرة قد أثرت على كل القطاعات الاقتصادية في مختلف دول العالم تقريباً. ولكن اختلفت شدة هذه التأثيرات من قطاع إلى قطاع، وكانت القطاعات الأكثر تضرراً هي قطاع الترفيه والسفر والسياحة وقطاع النقل والمواصلات، بينما كانت قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتجارة التجزئة وخدمات الكهرباء والماء هي الأقل ضرراً. حيث يتأثر كل قطاع بطريقة مختلفة ويواجه تحدياته الفريدة. أما بالنسبة إلى قطاع الخدمات المالية، فإنه حالياً يواجه تحديات على جبهات متعددة وذلك لسببين: الأول شأن القطاع المالي مثل القطاعات الأخرى من حيث الالتزام بشرط التباعد الاجتماعي اثناء العمل، مما يتطلب تواجد عدد قليل من المعتمدين والمراجعين في فروع البنوك ومؤسسات الخدمات المالية، مما يضع ضغطاً إضافياً على الخدمات الإلكترونية ويرفع كلفة التشغيل. أما السبب الثاني فهو أن قطاع الخدمات المالية خاصة البنوك ما هي إلا مؤسسات إيداع للأموال ووساطة مالية، بمعنى أنها تتلقى وتستقطب الأموال من المودعين ومن ثم تتولى إعادة توظيفها واستثمارها وفق حدود الأمان والسيولة التي يجب توافرها، ساعية من وراء ذلك إلى تحقيق أرباح لمساهميها.

عندما يقوم البنك بقبول الودائع بأنواعها المختلفة، كالودائع الجارية والودائع لأجل، ويقوم بعد ذلك بمنح القروض وتمويل التجارة الخارجية مثل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى القيام بعمليات التحويلات المالية للعالم الخارجي، فهو بذلك يتأثر ويؤثر في كافة القطاعات الإنتاجية. بمعنى أن أي تأثير سواء لأداء القطاعات الإنتاجية أو سلوك الأفراد المودعين، سيتم ملاحظة نتائجه في القطاع المصرفي. لهذا حرصت العديد من حكومات الدول على الاهتمام بالقطاع المصرفي وإدارته بشكل فعال من خلال تبديد المخاوف أو طلب تدابير خاصة تضمن طمأننة المودعين على أموالهم. وبسبب استمرار هذه الوباء فقد العديد من الأفراد المودعين وظائفهم، وبدأ دخلهم الشهري يتلاشى، كذلك عمد البعض خوفاً من تعثر البنوك إلى سحب الودائع. انطبق هذا أيضاً على بعض الشركات التي انخفضت إيراداتها بشكل كبير وحتى أن إيرادات بعض الشركات في قطاعات معينة قد نضبت تماماً. بالتالي، أثرت هذه الظروف على قدرة القطاع المصرفي على تلبية حاجات المودعين والمقترضين وخلقت تحديات في مختلف دول العالم.

من الملاحظ على الرغم من انتشار كم كبير من فروع البنوك التجارية في كل دولة، إلا أنه لا يوجد سوى بنك مركزي واحد في كل بلد. تتركز أعمال البنك المركزي في ممارسة مهام الرقابة على أداء البنوك والتأكد من سلامة تعاملاتها المصرفية. إضافة إلى المهام الأخرى المنوطة به، التي من أبرزها التحكم في حجم المعروض النقدي، وسك العملة وإصدار وطباعة النقود. في فلسطين تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمهام البنك المركزي باستثناء صلاحية إصدار عملة وطنية وبالتالي محدودية دورها في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد من خلال العديد من السياسات والأدوات النقدية التقليدية التي عادة تتاح لباقي البنوك المركزية. وتُركز سلطة النقد على رسم وتنفيذ السياسات والتعليمات الهادفة لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي وتحفيز نمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن.

وتتخذ البنوك المركزية سياساتها بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وتوازن سوق العمل، حيث تستخدم أدوات السياسة النقدية التي تتناسب مع تركيبة الاقتصاد المحلي. أحد أهم هذه الأدوات هي تخفيض سعر الفائدة، وتخفيض الاحتياطات الإلزامية لدى المصارف؛ مما يوفر لها المزيد من السيولة. في الولايات المتحدة، اتخذ مجلس الاحتياطات الفدرالي في 16 آذار الجاري قراراً بخفض سعر الفائدة بين (صفر و0.25%)، كما حدث في بريطانيا، التي خفضت سعر الفائدة ليصل إلى 0.25%. كذلك فعلت دول الخليج، التي تراوحت قرارات بنوكها المركزية بتخفيض سعر الفائدة بين 0.75 و1.5% تقريباً¹. أما الأداة الثالثة التي عادة تتبعها البنوك المركزية في إدارة الالتزام الاقتصادية فتتمثل في ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد من خلال برامج إعادة شراء الأصول المالية الورقية (تحديداً السندات وأدوات الخزينة التي أصدرتها الدول سابقاً) والتي تُعرف بـ "برامج التيسير الكمي". واللجوء إلى هذا الإجراء يتطلب وجود احتياطي نقدي كبير لدى البنوك المركزية تستطيع استخدامها في تنفيذ هذه البرامج. فلسطينياً تم فقط الحديث عن خفض الاحتياطي النقدي 9% إلى 7% ولم تذهب سلطة النقد لهذا الخيار.

إجمالاً، عندما تكون الحالة الاقتصادية تعبر عن حالة ركود في الأسواق، فيجب أن تتبنى السياسة الاقتصادية أدوات تُحفز الطلب على السلع والخدمات بغرض الاستهلاك أو الاستثمار، للخروج من الركود والوصول إلى الرواج. من الأمثلة على هذه الإجراءات التحفيزية، اعتمد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والمركزي الياباني والمركزي الأوروبي وبنك إنجلترا المركزي خفض سعر الفائدة وتنفيذ برنامج تيسير نقدي كمي، مع تطوير التواصل مع الأسواق بالإعلان عن اتجاهات السياسة النقدية. وقام البنك المركزي الأوروبي بتنفيذ برنامج الإقراض منخفض التكلفة وطويل الأجل. وضَّح البنك المركزي الصيني خلال أول ثلاثة أشهر العام 2020 سيولة بمقدار 178 مليار دولار. وقدم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة من كورونا تقدر بحوالي 42 مليار دولار².

في المحصلة، يعمل كل بنك مركزي حسب الإمكانيات والأدوات المتاحة في الدولة. ويبقى المحور الأهم هو اختيار الأدوات المناسبة، وقدرة وفعالية هذه الأدوات على التأثير على الاقتصاد العام واستقراره.

هدف ورقة العمل

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة التدابير التي اتخذتها سلطة النقد الفلسطينية التي سعت من خلالها إلى استقرار الجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين. وفي نفس الوقت اتخذت مجموعة من الإجراءات والتعليمات الإدارية مثل آلية التعامل مع الشيكات المرتجعة والقروض البنكية، للتخفيف من اعباء هذه الجائحة على المواطنين وعلى منشآت الأعمال التي تضررت منها بشكل ملحوظ. وبالتالي، تأتي هذه الورقة للوقوف على فعالية وتأثير هذه التدابير على استقرار واستدامة الجهاز المصرفي. تهدف هذه الورقة أيضاً إلى مراجعة سريعة لجهوية النظام

¹- الصاوي، عبدالحافظ. "سباق خفض أسعار الفائدة لمواجهة كورونا.. إليك الراحون والخاسرون"، نشر على موقع الجزيرة نت في تاريخ 21 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3gt76bz>

²- الأموي، عبد العظيم. "البنوك المركزية وأزمة كورونا". نشر على موقع سكاى نيوز بالعربية في تاريخ 7 أبريل 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2ZF9Axx>

المصرفي الفلسطيني قبل أزمة كورونا، وقدرته على الاستمرار خاصة في ظل إعادة انتشار الوباء بدرجة أكبر من الفترات السابقة.

أهمية ورقة العمل

تكمن أهمية الورقة هذه من أهمية الجهاز المصرفي وقطاع الخدمات المالية باعتباره قطاعاً يتوسط العمليات الإنتاجية ومحركاً للنمو الاقتصادي واستقراره. تعتبر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الركائز الأساسية في عملية تنمية المجتمعات واستمرارها وتقدمها واستقرارها. تلامس هذه الورقة موضوعاً هاماً يتمثل بإمكانيات الجهاز المصرفي في الاستمرار بفعالية في ظل الأزمات، كما تبرز أهمية البنوك وقدرتها على الاستجابة للقروض الحكومية في هذه الظروف ومدى مسؤوليتها الاجتماعية.

منهجية ورقة العمل

تتبع هذه الورقة المنهج الوصفي³، لتتبع الإجراءات الإدارية وجهوية النظام المصرفي قبل أزمة كورونا وقدرته في ظل الأزمة وحال اشتدادها. بالتالي دراسة وتقديم التوصيات لصناع القرار لتحقيق أهداف الورقة. تعتمد الورقة على مراجعة الوثائق والتقارير ذات العلاقة بالموضوع في الفترة الزمنية السابقة أي قبل 30 حزيران من العام 2020. كذلك تم الاطلاع على دراسات دولية وإجراءات اقتصادية من مختلف الدول التي تقشى بها هذا المرض. وتم الاطلاع على البيانات الثانوية المنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، ووزارة المالية، وأية بيانات منشورة من الوزارات ذات العلاقة. كذلك تم تتبع التعليمات الإدارية لسلطة النقد الفلسطينية في تلك الفترة بهدف فهم أدق للحالة الفلسطينية.

أبرز بيانات النظام المصرفي في فلسطين

يتكون القطاع المصرفي الفلسطيني من 14 مصرفاً وما مجموعه 219 فرعاً و118 مكتباً في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. البنوك المحلية الفلسطينية العاملة هي 7 بنوك، كذلك أيضاً تعمل 7 بنوك عربية. ضمن هذه البنوك العاملة، هناك 11 مصرفاً من إجمالي تلك البنوك هي بنوك تجارية، والباقي 3 بنوك تعمل ضمن النظام الإسلامي⁴. بالتتابع لنمو القطاع المصرفي الفلسطيني على مدار عشرين عاماً، تشير بيانات الباحثين بناء على تقارير سلطة النقد إلى وجود نمو في القطاع المصرفي الفلسطيني. على سبيل المثال، بلغت قيمة القروض في عام 2000 حوالي 1.26 مليار دولار، بينما في عام 2020 أصبحت حوالي 9.21 مليار دولار. تشكل قروض

³- المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويتم وصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال ارقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

⁴- Palestine Monetary Authority. "Directory of Licensed Banks Operating in Palestine - Administrative and Branches Address and Data". Please check the following link: <https://bit.ly/2VPnE6c>

القطاع الخاص 82% من إجمالي القروض، بينما تشكل القروض الحكومية 18%. جانب آخر من جوانب نمو القطاع المصرفي هو قيمة الاستثمارات المصرفية التي تضاعفت خلال نفس الفترة⁵.

إجمالاً، بلغت قيمة إجمالي موجودات القطاع المصرفي حوالي 4.6 مليار دولار في عام 2000، بينما أصبحت حوالي 18 مليار دولار في عام 2020. وهذه الزيادة في قيمة الأصول تتوافق مع زيادة في قيمة الخصوم المصرفية الممثلة في الودائع. فقد بلغت قيمة الودائع حوالي 3.47 مليار دولار في عام 2000، بينما في عام 2020 تصل إلى 13 مليار دولار. معظم هذه الودائع للقطاع الخاص والتي تشكل 96% من إجمالي الودائع⁶. أما بالنسبة لرأس مال القطاع المصرفي، فقد ارتفع بمقدار أربعة أضعاف تقريباً خلال العشرين سنة الماضية. لقد كان ربع مليار دولار في عام 2000، بينما بلغ 2 مليار دولار في عام 2020⁷.

تزامن هذا النمو في القطاع المصرفي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 حوالي 6.50 مليار دولار، بينما بلغت 15.76 مليار دولار في عام 2020⁸. كما أن المؤشرات المالية الكلية للقطاع المصرفي الفلسطيني تقع ضمن متوسط المدى الكلي للمؤشرات المالية العالمية للقطاع المصرفي. على سبيل المثال، في فلسطين، مؤشر نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 72%، أما مؤشر نسبة موجودات الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 53%، ونسبة الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص 46%؛ بينما المتوسط في دول العالم هو 60% و64% و57% على التوالي⁹.

وبالمحصلة، فإن تأثيرات أزمة كورونا لم تظهر مباشرة حتى الآن على البيانات المالية للبنوك العاملة في فلسطين. حيث بقيت الودائع ضمن الوضع الطبيعي مقارنة مع الأشهر السابقة التي لم تكن أزمة كورونا موجودة. كذلك الحال بالنسبة إلى القروض ورأس المال، هذا فضلاً عن إجمالي الموجودات والمطلوبات. ولكن يجب التنويه بأنه من المرجح أن تظهر بعض هذه التأثيرات السلبية على أداء هذه البنوك مع تقدم الزمن، وخصوصاً إذا اتسعت مساحة انتشار الوباء أو طال أمد السيطرة عليه. فمثلاً، من المرجح أن تنخفض الودائع وكذلك حجم المحفظة الائتمانية النشطة والاستثمارية بنسبة قد تصل إلى 3% و5% على التوالي مع نهاية عام 2020. كما أن أرباح البنوك ستخفض في عام 2020 بسبب تراجع النشاط التمويلي والاستثماري وارتفاع مخصصات القروض المتعثرة.

⁵- Palestine Monetary Authority. "Statistics- Monthly and Quarterly Data". Please check the following link:

<https://bit.ly/3f4UBTN>

⁶- Ibid

⁷- Ibid

⁸- Palestinian Central Bureau Statistics. "Quarterly national accounts variables in Palestine* for the years 2018, 2019 at constant prices: 2015 is the base year". Please check the following link: <https://bit.ly/31MEC8T>

⁹- The Global Economy. "Bank assets to GDP - Country rankings". Please check the following link:

<https://bit.ly/2O2qQa0>

إجراءات سلطة النقد الإدارية والتحفيزية في ظل أزمة كورونا

أصدرت سلطة النقد تقريراً تفصيلياً عن الإجراءات الإدارية التي اتخذتها قبل وأثناء فترة الوباء. تمثل الجانب الإداري منها تنفيذ تعليمات الحكومة الفلسطينية مثل العمل من المنزل وإبداء مرونة لدوام الموظفين وغيرها من الإجراءات الروتينية. ويلاحظ أن سلطة النقد قد اتخذت إجراءات استباقية قبل إعلان حالة الطوارئ مثل إلغاء جميع فعاليات القطاع المصرفي من مؤتمرات، ورش عمل، دورات تدريبية وغيرها¹⁰. واتبعت بعد ذلك بخمسة أيام بتعميم لضرورة الحد من التعامل مع المستندات وأوراق الشيكات وأوراق النقد في المحافظات التي يظهر فيها المرض. واجازت إغلاق فروع المصارف طوعاً بالتنسيق مع سلطة النقد. وأيضاً تخفيض ساعات الدوام الرسمي طوعاً من البنك وتعليق دوام الفروع والمصارف يوم السبت. كذلك حثت سلطة النقد على ضرورة توعية المواطنين من الوقاية من المرض¹¹.

لكن أول إجراء فعلي كان بتاريخ 8 آذار حيث قررت سلطة النقد إغلاق المصارف في مدينة بيت لحم، وتمديد حقوق إعادة الشيكات المسحوبة على فروع المصارف العاملة في المحافظة وذلك حتى إشعار آخر. إضافة إلى وقف تقديم الشيكات المسحوبة على فروع المحافظة¹². كذلك التعامل بإيجابية على نظام الشيكات المعادة ونظام التصنيف الائتماني لدى التعامل مع قطاع السياحة والجهات التي وردت في قرار المحافظ.

استمرت سلطة النقد بإصدار التعليمات بناء على تطور حالة الوباء وبالتناغم مع اجراءات وزارة الصحة الفلسطينية وبالنظر إلى التجارب الإقليمية والدولية. منذ بداية حالة الطوارئ، بعثت سلطة النقد تعليمات إلى البنوك بضرورة عدم استخدام النقد الوارد مدة 48 ساعة، وذلك خوفاً من تفشي الفيروس ووجوده على النقد، كذلك طلبت من البنوك العاملة ضرورة توفير المعقمات وحث الجمهور على عدم الحضور إلى البنك وضرورة الاعتماد على العمل الإلكتروني قدر الإمكان. أيضاً ضرورة عدم استيفاء عمولة على الخدمات الإلكترونية، وضرورة التعامل بمرونة مع دوام موظفي البنوك بعد تسجيل إصابات في فلسطين.

وبشكل موازي، ويهدف التخفيف من الآثار الاقتصادية المحتملة للأزمة، أصدرت سلطة النقد عدة قرارات في منتصف آذار 2020 أهمها تأجيل الأقساط الشهرية الدورية لكافة المقرضين للشهور الأربعة القادمة وهي قابلة للتمديد، وللمقرضين من قطاع السياحة والفندقة للأشهر الستة القادمة وهي قابلة للتمديد. أيضاً تأجيل تسديد الاعتمادات المستندية والسحوبات المستحقة خلال الأربع الأشهر القادمة مع إمكانية التمديد. وبموجب نفس طية التعليمات، فقد حظرت سلطة النقد على المصارف استيفاء أي عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة. لكن أكد التعميم في البند السادس على استمرار تسديد الأقساط على القروض والمشاريع التجارية مقابل شيكات

10- سلطة النقد الفلسطينية. تعميم رقم 62 وتعميم رقم 63 لعام 2020 بتاريخ 2020/03/01

11- سلطة النقد الفلسطينية. تعميم رقم 73 وتعميم رقم 74 لعام 2020 بتاريخ 2020/03/05

12 - سلطة النقد الفلسطينية. تعميم رقم 74 لعام 2020 بتاريخ 2020/03/08

حال ورود الدفعات وحوالات الحق. ولكن هذه التعليمات بالذات اثارت جدلاً واسعاً في أوساط المهتمين والمواطنين من زاوية الفوائد والعمولات الإضافية المرتبطة بتأجيل أقساط القروض!! ففي البداية تولد انطباع بأن التأجيل بدون أي كلفة اضافية (أي مجاناً) على المقترضين، ولكن انتهى الأمر بأن المقترضين سيتحملون الفوائد التعاقدية مقابل التأجيل. ويبدو أن تأجيل تحصيل الأقساط والتي تُقدر بحوالي 300 مليون دولار شهرياً، تحمل مضمون إيجابي للبنوك نفسها من حيث أنها توفر لها نافذة استثمارية بدون مخاطر إضافية، وللمقترضين من حيث توفر سيولة إضافية لديهم تمكنهم من الاستمرار في الإنفاق الاستهلاكي ومقابلة التزاماتهم المعيشية مما ينعكس ايجاباً على حركة الاقتصاد الكلي والدورة التجارية.

ضمن نفس التعليمات، اعتبرت سلطة النقد تسديد القروض اختيارياً من المقترض إلى البنك. وطلبت من البنوك تمديد سقوف الائتمان والسقوف الممنوحة للمعمدين خاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً المتضررين من الأوضاع الاقتصادية. وبنفس الوقت حثت البنوك على توجيه التمويل للمشاريع الصغير للمحافظة على عجلة الاقتصاد. وطلبت أيضاً توفير الائتمان المباشر لقطاع الخدمات الصحية. وطلبت من البنوك وقف استيفاء العمولة على الخدمات الالكترونية لمدة ستة أشهر قادمة¹³. اتبعت سلطة النقد هذه التعليمات بتعزيز التعليمات السابقة حيث قلصت دوام عمل المصارف وطلبت من موظفي المصارف التواجد بالحد الأدنى. كذلك تنظيم وجدولة زيارة المراجعين للبنك والتشديد في إجراءات السلامة والتباعد الاجتماعي¹⁴.

لكن أكثر القرارات صرامة صدرت في ضوء فرض الحكومة قيود مشددة على الحركة، ومنع التنقل بين المحافظات، لمنع تفشي وباء كورونا، وتمثل في التعميم رقم 9 من سلطة النقد بتاريخ 22 آذار ليعلن عن إجراءات جديدة للبنوك، أهمها وقف عمل المقاصة وتأجيل تحصيل الشيكات إلى ما بعد فترة الإغلاق، والتوقف عن استقبال العملاء الأفراد، وإغلاق مؤسسات الإقراض ومحلات الصرافة¹⁵. بعد ذلك بأسبوع قررت سلطة النقد فتح فروع البنوك في محافظة بيت لحم. وأصدرت تعليمات جديدة بخصوص الشيكات وتحصيلها حيث اعتبرت في حال عدم وجود رصيد يتم اعتبار سبب الإعادة الظروف الطارئة على أن يتم التبليغ على النظام ضمن أسباب أخرى، ويعود العمل بالتعليمات السابقة حسب الأصول بعد زوال فترة الحد من التنقل¹⁶. استمر العمل بهذه التعليمات، وحثت سلطة النقد على تحصيل الشيكات بتفاهم بين الساحب والمستفيد. وطلبت في حالة إعادة الشيك لعدم كفاية الرصيد كتابة هذا السبب وليس لأسباب الطوارئ كما كان سابقاً. أيضاً الغت هذه التعليمات السابقة

13- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/04 بتاريخ 2020/03/15

14- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/06 بتاريخ 2020/03/18

15- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/09 بتاريخ 2020/03/22

16- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/13 بتاريخ 2020/03/26

والتي كانت قد الغت عمولة الشيكات الراجعة¹⁷. ولا شك أن هذه التعليمات حملت في طياتها ارتباكاً من جانب سلطة النقد في التعامل مع الشيكات المقدمة للصرف، وأحدثت إرباكاً في الشارع الفلسطيني.

بعد مرور شهر على تعميم رقم 09 والذي أبرز ما جاء فيه هو تأجيل الشيكات والتصنيف الائتماني، جاءت التعليمات الجديدة رقم 20 من العام 2020 والتي اعادت نظام الشيكات كما كان سابقاً، لكن بشرط أن يسري القرار بتاريخ الرابع من أيار. أي بعد أسبوعين من تاريخ هذا التعميم ومرور شهر على فترة الطوارئ والاعلاق¹⁸. وقد جاء التعميم الأخير ضمن هذا التقرير لحث البنوك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تنمية الاقتصاد ضمن حزم القروض والتقسيم الميسر. وقد عرفت التعليمات القطاعات التي تشملها المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستثنت التمويل الشخصي للأفراد والمؤسسات الحكومية والتسهيلات المتعثرة وخارج فلسطين وتمويل شراء الأسهم والمشاريع تحت التأسيس. وقد حددت التعليمات السقوف الممنوحة بعدد العمال، على سبيل المثال حتى عدد 4 عمال تمويل بمبلغ 10 آلاف دولار لمدة قصوى 3 سنوات. أما الفئة العليا تشمل تمويل ربع مليون دولار بعدد عمال أكثر من 25 عامل ولمدة 3 سنوات أيضاً. وفي كل الحالات فائدة قصوى 3% مع حظر استيفاء المصرف أية عمولة تذكر على هذه القروض.¹⁹

وفي نهاية شهر أيار ومع بداية العودة التدريجية للحياة الاقتصادية، أطلقت الحكومة وبالتنسيق مع سلطة النقد برنامج إقراض ميسر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة الكورونا، لمدّها بالسيولة الضرورية لتمكينها من الاستمرار في العمل. ومن الشروط الميسرة تخفيض الفائدة إلى 3% بحد أقصى على القروض الممنوحة وفترة سماح لا تقل عن 6 شهور. وحجم هذا البرنامج هو 300 مليون دولار سيتم تغطية 210 مليون دولار من سلطة النقد والباقي من الحكومة. ويبرز عدة أسئلة حول هذا البرنامج لا زالت بحاجة لإجابات واضحة. من هذه الأسئلة: كيف ستوفر سلطة النقد هذه الاموال للبنوك؟ هل ستكون من احتياطياتها وقاعدة رأسمالها ام من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري النقدي على الودائع من 9% إلى 7% وبالتالي إتاحة سيولة اضافية للبنوك بما يعادل 250 مليون دولار؟ ومن سيتحمل مخاطر هذه القروض؟ هل ستحملها البنوك لوحدها أم ستشارك فيها مع سلطة النقد أو الحكومة؟ هذه الأسئلة ربما اعاقت تنفيذ هذا البرنامج بالسرعة المطلوبة.

أثر تعليمات سلطة النقد على الجهاز المصرفي خلال فترة كورونا

لا شك بأن هذا المرض هو جديد على العالم بأسره، وبالتالي لم يكن هناك خبرة للتعامل مع هذا المرض سواء في فلسطين أو في الدول الأخرى. من الملاحظ أن الحكومة الفلسطينية قد اتخذت إجراءات بناء على متطلبات بعض المؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية وبعض الدول القريبة. لكن لوحظ تشدد في الإجراءات الحكومية

17- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/17 بتاريخ 2020/04/09

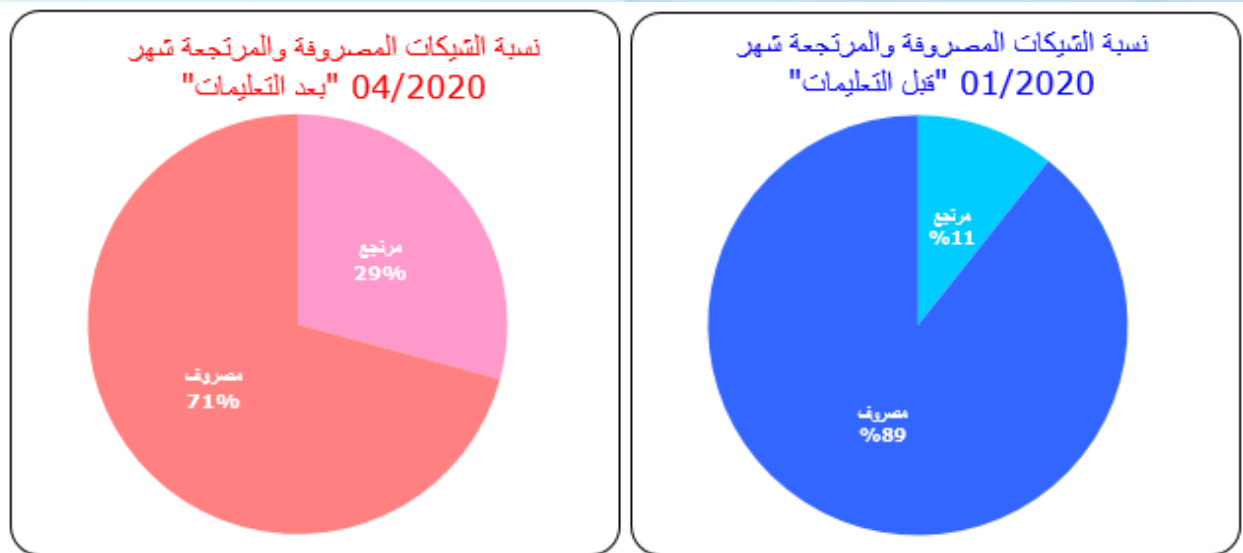
18- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/20 بتاريخ 2020/04/22

19- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/22 بتاريخ 2020/05/06

مثل فرض إجراءات وقيود شاملة على كل القطاعات وفي كل المناطق سواء لديها إصابات أو لا يوجد بها إصابات. صحيح أن فرض قيود شاملة على كل المناطق الفلسطينية سيقبل من احتمالية انتشار الوباء، ولكن يتسم بتكلفة مرتفعة، وبالتالي فإن الكفاءة تقتضي تحقيق هذا الهدف دون بذل هذه التكلفة الباهظة. لقد كان لهذه الإجراءات أثر على الاقتصاد الكلي الفلسطيني حيث أعاد هذه الوباء الاقتصاد الفلسطيني إلى الوراء خمس سنوات سابقة تبعاً لمقياس الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 المتوقع حيث أصبح بنفس قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015. هذه الإجراءات الحكومية قد ألقت بظلالها أيضاً على القطاع المصرفي. بحيث لا يمكن أن يكون هناك دوام في المصارف العاملة في فلسطين وبنفس الوقت اغلاق تام وشامل في كافة مناحي الحياة. وبالتالي عند تتبع القرارات والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد وجميعها إجراءات إدارية وليس أدوات، فإن قضية وقف تقاص الشيكات ووقف العمل بنظام التصنيف وإدراج أسباب رجوع الشيكات إلى أسباب أخرى وختم الشيكات المرتجعة بختم طوارئ قد فتح الباب على مصراعيه مام ظاهرة خطيرة تمثلت برجوع الشيكات. لقد كان لها أثر واضح على كمية ومبلغ الشيكات المرتجعة بعد القرار مباشرة. صحيح أن الوضع الاقتصادي قد أثر على كافة القطاعات وإن كانت بدرجات متفاوتة، لكن هذا القرار قد سمح للمودعين بسحب أرصدهم من البنوك حتى يتم ارجاع الشيكات وبالتالي تأجيل الدفع.

لقد كان هذا القرار له تداعيين: الأول، رجوع الشيكات قد بطء من حركة دوران الاقتصاد من التسديد والمشتريات. في هذه الظروف للخروج من حالة الكساد، فإنه يجب أن يتم زيادة الإنفاق. لكن رجوع الشيكات وعدم الصرف قد زاد الأمر تعقيداً وساهم في خلق حالة من الكساد وبطء في الأنشطة الاقتصادية. الثاني، رجوع الشيكات قد سبب حالة ارباك واهتزاز الثقة بالنظام الاقتصادي والمصرفي على حد سواء وخوف المودعين على أموالهم. المطلوب هو طمأننة المودعين وزيادة ثقتهم في البنوك المحلية وقدرتها على الصمود خاصة أن نصفها هي بنوك عربية ولها امتداد إقليمي ورأسمال ائتماني كبير.

بلغة الأرقام، فقد بلغ عدد الشيكات المتداولة خلال شهر 2020/01 أي قبل قرارات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص الشيكات المرتجعة حوالي 760,200 شيك، بمبلغ حوالي 1.7 مليار دولار. تم رجوع حوالي 91,100 شيك بمبلغ حوالي 156 مليون دولار. أي أن نسبة الشيكات المرتجعة قد بلغت 11% من الشيكات المتداولة. تقع هذه النسبة ضمن المعدل العام للشيكات المرتجعة في فلسطين وهي تتراوح بين 8% إلى 10%. لكن بعد تعليمات سلطة النقد والتساهل مع الشيكات المرتجعة خلال شهر نيسان، فقد ارتفعت قيمة وعدد الشيكات المرتجعة مباشرة. حيث بلغ عدد الشيكات المتداولة 863,200 شيك بمبلغ إجمالي 1.48 مليار دولار، فقد تم رجوع عدد 356,500 شيك بمبلغ إجمالي 456 مليون دولار. أي ارتفعت النسبة من 11% إلى 29% خلال أقل من نصف شهر.



شكل رقم 1: مصدر البيانات هو حسابات الباحثين بناء على التقارير الشهرية والربعية والشيكات المرتجعة لسلطة النقد الفلسطينية.

عند تتبع متوسط الشيكات المرتجعة، يمكن ملاحظة أن متوسط الشيك المرتجع قد بلغ حوالي 1,500 دولار. هذا يدل أن بعض الشيكات المرتجعة لم تكن من صغار المستهلكين، بل أيضاً ذات مبالغ كبيرة. بمعنى أن رجوع الشيكات قد تم سواء من الفئة التي تضررت من الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير، أو تلك التي لم تضرر بشكل جوهري. لكن بعد قرار سلطة النقد في بداية شهر أيار بضرورة عودة الوضع كما كان عليه قبل أزمة كورونا، فقد بدأت نسبة الشيكات المرتجعة بالانخفاض، حيث وصلت نهاية شهر أيار 21%. بحيث بلغ عدد الشيكات المرتجعة 176,500 شيك بمبلغ 230 مليون دولار من أصل 648,000 شيك بمبلغ إجمالي حوالي 1.25 مليار دولار.

أداء الجهاز المصرفي تجاه المسؤولية الاجتماعية

أصبحت هناك اتجاهات عديدة في الأبحاث التي تركز على تقييم القطاع الخاص ليس فقط تجاه جني الأرباح وتكدسها وزيادة المركز المالي، بقدر ما أصبح هناك اهتمام بمفهوم المسؤولية المجتمعية. أي مدى اهتمام القطاع الخاص بتنمية المجتمع وتطوره ومساعدته في تحقيق أهدافه واستقراره. أحد هذه الأدوات هو تخصيص جزء من أرباح القطاع الخاص لدعم المجتمع المحلي ضمن ما أصبح يعرف بالمسؤولية الاجتماعية. هذا يعني مدى مساهمة القطاع الخاص في تنمية المجتمع المحيط به اجتماعياً واقتصادياً والحفاظ على بيئته وتلبية احتياجات أفراد المعيشية والتنموية كمؤشر لقياس مدى نجاح أنشطة القطاع الخاص الاقتصادية وكمعيار لإثبات تحقيق أهداف وجوده قانونياً وأخلاقياً وبيئياً²⁰.

يساهم القطاع المصرفي إجمالاً بالمسؤولية المجتمعية. أحد أكبر المصارف المحلية وهو بنك فلسطين خصص حوالي 5% من صافي الأرباح لهذا البند في العام 2010، في حين أن النسب العالمية تخصص حوالي 2% من صافي الأرباح كنسبة للمساهمة المجتمعية بشكل سنوي. وفي العام 2018 زاد البنك هذه النسبة لتصل إلى 6%

²⁰ - عياش، محمد. "المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: طبيعتها وأهميتها". 2010

من صافي الربح. بالنظر إلى حجم المساهمة المجتمعية في فترة وباء كورونا مع الأعوام الماضية، فقد تضاغت حتى النصف الأول من هذا العام. وبالتالي فإن المرجو هو ألا تحتسب مبالغ المساهمة المجتمعية المدفوعة حتى هذه الفترة ضمن المساهمة المجتمعية المتوقعة نهاية العام. بل أن تقوم البنوك بزيادة مبالغ المساهمة المجتمعية تبعاً لتطور المرض وتفشيهِ والوضع العام للاقتصاد الفلسطيني. إن زيادة المساهمة المجتمعية سيؤدي إلى تحفيز الاقتصاد ورواج السلع والخدمات وانخفاض الكساد، وهذا ما سيؤدي حتماً إلى بيئة عمل اقتصادية أفضل للبنوك. وبمنظرة سابقة على دور المصارف العاملة في فلسطين نحو المسؤولية المجتمعية، فقد قدمت البنوك العاملة ما مجموعه 5.6 مليون دولار مساعدة للمجتمع المحلي في عام 2015، بحسب تقرير الدور الاجتماعي للبنوك. أي بنسبة 4% من صافي الأرباح التي جنتها خلال تلك الفترة. وتصدر بنك فلسطين أكثر هذه المساهمات حيث بلغ 3.2 مليون دولار دعم لأكثر من 150 نادي اجتماعي ومؤسسة أهلية وغير هادفة للربح. أتت هذه المساعدات حينها لتدعم قطاعات مختلفة مثل الثقافة، الصحة، التعليم، والتنمية وذوي الاحتياجات الخاصة²¹.

أما في فترة كورونا، فإن التوقع أن يكون اهتمام القطاع الخاص وتحديداً الجهاز المصرفي أكبر لسببين: الأول، هو خدمة المجتمع المحلي والوقوف إلى جانبه في هذه الظروف. الثاني، هو توفير السيولة النقدية للمجتمع وبالتالي إعادة جريان الحركة الاقتصادية.

في فلسطين، بلغت مجموع التبرعات البنكية نهاية الربع الأول من العام 2020، خلال فترة كورونا حوالي 11 مليون شيكل معظمها من خلال صندوق وقفه عز. فقد أعلن البنك العربي في فلسطين عن تقديم مساعدة بمليون دولار، وبنك القدس بثلاثة ملايين شيكل، والبنكان الوطني والإسلامي الفلسطيني مساعدة مشتركة بمليون شيكل، إضافة إلى نصف مليون دولار مساعدة مشتركة من جميع البنوك²². كذلك فقد جاءت بعض التبرعات كمساهمة بأجر يوم عمل كما حصل مع موظفي مجموعة بنك فلسطين، حيث تبرعوا بمبلغ نصف مليون شيكل تقريباً. إلا أن مجموع مساهمة بنك فلسطين قد بلغت حوالي 6.5 مليون شيكل ضمن فترة كورونا²³. ويبقى أن نذكر بأن هذه المساهمات هي على حساب جميع مساهمي البنوك بغض النظر عن كونهم كباراً أم صغاراً، وبالتالي هي ليست من جيوب الأغنياء وكبار المساهمين الذين يجلسون في مجلس الإدارة.

21- تقرير جمعية البنوك لعام 2016

22- سلطة النقد الفلسطينية. "محافظ سلطة النقد يشيد بدعم القطاع المصرفي لمواجهة الأزمة الصحية"، نشر في تاريخ 30 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2VSOj3F>

23- موقع الاقتصادي الإلكتروني. "مجموعة بنك فلسطين تقدم 6.5 مليون شيكل للحكومة لمواجهة كورونا"، نشر في تاريخ 04 أبريل 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/38xReSB>

ونظراً لضعف المساهمات الاجتماعية للقطاع الخاص الكبير وفي مقدمته البنوك في مواجهة الابعاء الاقتصادية والاجتماعية لوباء الكورونا، برزت طروحات تدعو لإلزام البنوك بتخصيص نسبة تتراوح بين 2-3% من صافي أرباحها للمسؤولية الاجتماعية تخصص للإنفاق على الأولويات حسب الخطط التنموية الوطنية.

قدرة النظام المصرفي حال استمرار أزمة كورونا

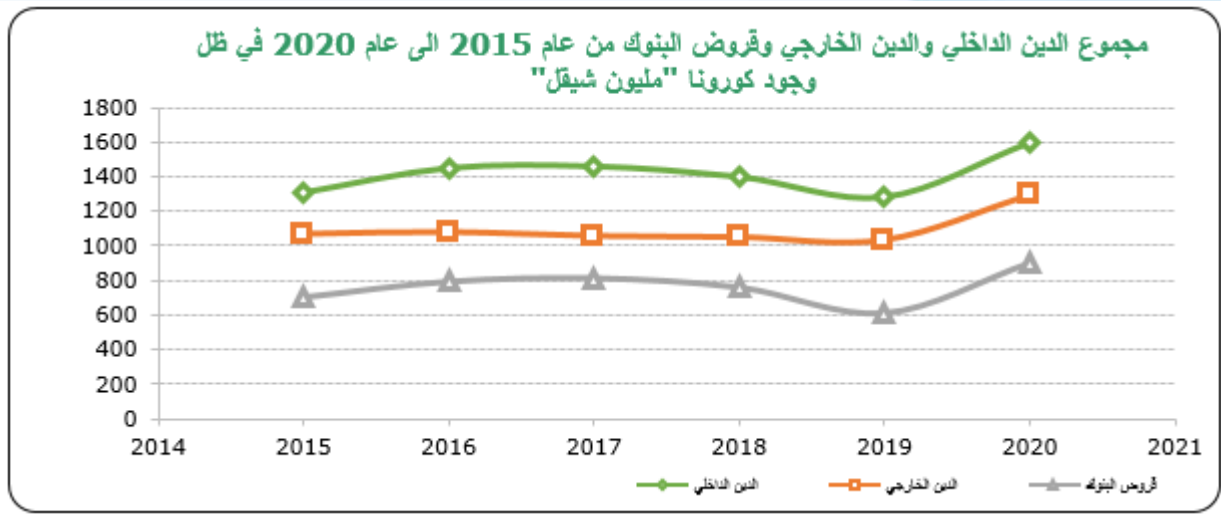
لقد مر على وجود هذا الوباء عدة أشهر في فلسطين. وقد انخفضت حدة الإصابات وسرعان ما عادت على الارتفاع مخلفة عشرات الحالات. لكن ما يمكن ملاحظته هو استمرار الحياة العامة وإن كانت بشكل أقل من حيث الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إلا انها ليست متعطلة تماماً. هذا الأمر ينطبق أيضاً على مختلف دول العالم والتي أقرت بوجود هذا المرض وتحاول التعايش معه مثل لبس الكمامات والقفازات وغيرها.

لكن في الوضع الفلسطيني ربما يكون أكثر تعقيداً مقارنة مع الدول الأخرى. فبالإضافة إلى إعادة تعشي الفيروس وزيادة عدد الإصابات اليومية خاصة في مناطق الخليل، فإن خطة الضم الإسرائيلية وما تبعها من وقف تحويلات المقاصة، وبالتالي عدم صرف الرواتب العامة له تأثير جوهري سواء على وضع الاقتصاد الفلسطيني ككل أو على صعيد النظام المصرفي. يتمثل الأمر في بطء الاقتصاد وميل المواطن إلى سلوك تخفيض الاستهلاك. وبالتالي، فإن جهد القطاع المصرفي في إعادة تحفيز الاقتصاد وضخ السيولة سيكون أصعب نظراً لنقص السيولة أصلاً.

على المستوى الحكومي، تؤدي الإجراءات الحكومية المتمثلة بالإغلاق الجزئي خاصة للمناطق المصابة إلى انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات في الميزانية العامة. هذا بدوره سيؤدي إلى عجز مالي والذي يعتمد على مبلغ نقص الإيرادات وزيادة النفقات. أمام هذا العجز، وفي هذه الحالة ستضطر الحكومة لأن تذهب لمؤسسات التمويل كالبنك الدولي وصندوق النقد والدول الأخرى للحصول على تمويل يسد العجز الذي تواجهه. وهنا ستضطر السلطة إلى رهن أصولها السيادية كضمان للحصول على قرض من هذه المؤسسات. أو يمكن أن تلجأ إلى زيادة الاقتراض داخلياً من خلال البنوك المحلية ومخصصات المؤسسات المحلية؛ مما يزيد من كاهل القطاع المصرفي والقطاع على إمكانية النمو والاستمرار وتلبية قيمة هذه القروض. كذلك ستلجأ الحكومة إلى تأجيل مستحقات القطاع الخاص من شركات الأدوية والتوريدات الخاصة للتجهيزات اليومية؛ مما يحد قدرة هذه الشركات على تلبية احتياجات الحكومة وقدرتها على تغطية طلبات التوريد.

في الواقع، في ظروف كورونا الحالية ووقف المقاصة والراتب الحكومية، يتصدر موضوع الدين العام المواضيع الهامة لأنه يمس مستوى المعيشة والخدمات الضرورية للحيل الحاضر والأجيال المقبلة والعدالة الاجتماعية. وحيث أن آثار الازمة الحالية لا زالت في بدايتها من الناحية الاقتصادية، فإن أثر الازمة على مكونات الدين العام تعتمد حكماً على مدة الاغلاق القادم حتى لو كانت جزئياً في الخليل أو المحافظات الأخرى. تظهر بيانات وزارة المالية للربع الأول من عام 2020 ارتفاع في الدين الداخلي والدين الخارجي وقروض البنوك التي هي جزء من الدين

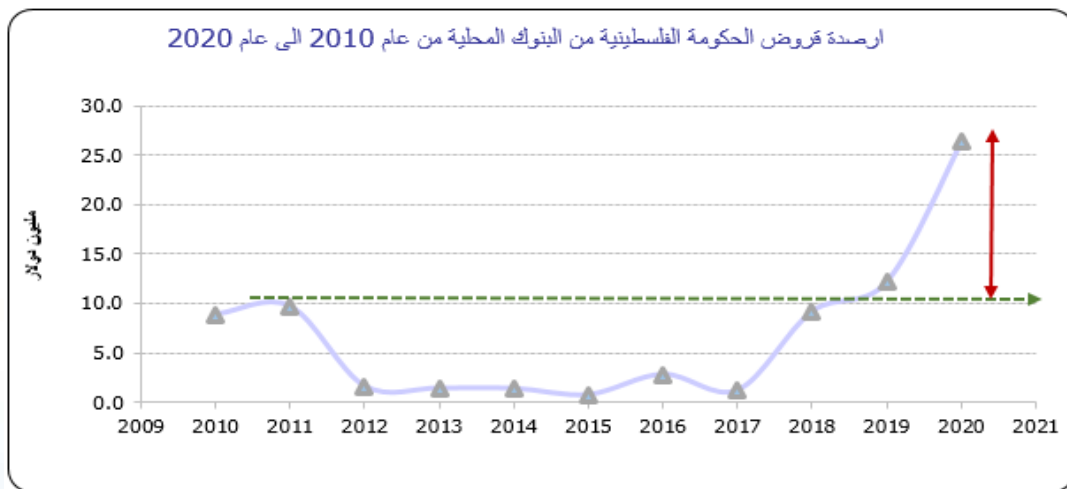
الداخلي مقارنة مع نفس الفترة للسنوات السابقة. أي أن أثر هذه الجائحة قد جاء مبكراً على الدين العام سواء كان داخلياً أو خارجياً.



شكل رقم 2: مصدر البيانات هو حسابات الباحثين بناء على التقارير الشهرية والربعية لوزارة المالية الفلسطينية.

عند مقارنة مجموع الدين العام الداخلي في الربع الأول مع عام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها في العام 2019، فإن هناك زيادة بنسبة 24%، أي بمبلغ 313 مليون شيقل. أو بنسبة حوالي 11% أي بمبلغ 160 مليون شيقل مقارنة مع متوسط نفس الفترة من الثلاث سنوات السابقة أي (عام 2018، وعام 2017 وعام 2016).

شهد الربع الأول من العام 2020 أيضاً ارتفاعاً في مجموع الدين الخارجي مقارنة مع نفس الفترة من العام 2019. فبالإضافة إلى تسديد المستحقات المجدولة، فإن تقارير وزارة المالية بينت وجود قرض جديد من بنك قطر الوطني بمبلغ 252 مليون دولار في الربع الأول من هذا العام. كذلك ارتفعت قروض البنوك المحلية بنسبة 49% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، وبنسبة 15% مقارنة مع نفس الفترة من متوسط الثلاث أعوام (2016، 2017، 2018).

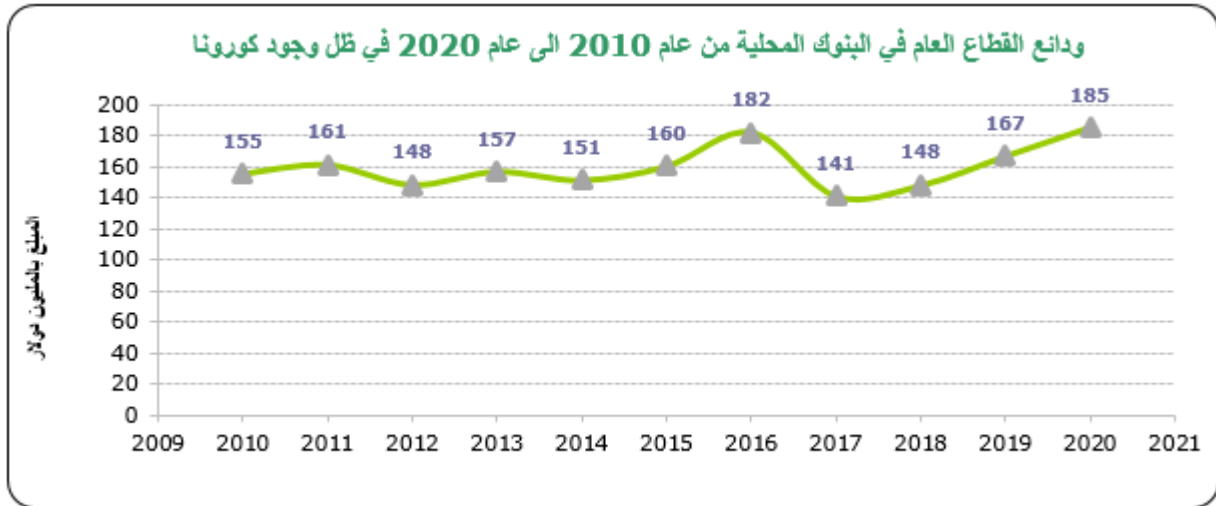


شكل رقم 3: مصدر البيانات هو حسابات الباحثين بناء على التقارير الشهرية والربعية لوزارة المالية الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية.

حيث بلغت قيمة القروض على البنوك المحلية حوالي 903 مليون دولار نهاية الربع الأول من عام 2020. بالطبع هذه جزء من الدين الداخلي على الحكومة الفلسطينية. ويلاحظ ارتفاع أرصدة القروض من البنوك المحلية، حيث سجلت أعلى قيمة لها مقارنة مع العشر أعوام الماضية. المشكلة هي أن الحكومة لم تتمكن من تسديد رواتب شهر أيار من هذا العام. وقد أثر ذلك على مبلغ الودائع الحكومية في البنوك المحلية. حيث بينت البيانات المصرفية ارتفاع في الودائع لشهر أيار من العام 2020 مقارنة مع السنوات الماضية. يرجع ذلك إلى عدم صرف مستحقات الموظفين وانخفاض المصاريف والنفقات التشغيلية.

في الواقع، تبقى هذه البيانات لا تعبر عن الوضع الحقيقي للدين العام وتصنيفاته دون الأخذ بعين الاعتبار المتأخرات المستحقة على الحكومة الفلسطينية للقطاع الخاص. وتعتبر المتأخرات هي المبالغ المستحقة على الحكومة الفلسطينية لصالح القطاعات الحيوية الفلسطينية مثل المستشفيات الخاصة، شركات الأدوية، التجهيزات واللوجستيات الخاصة في الوزارات وخاصة وزارة التربية والتعليم، كذلك مستحقات القطاع الخاص للنفقات التطويرية للمشاريع الممولة من وزارة المالية، ومستحقات هيئة المؤسسات المالية العامة مثل هيئة التقاعد الفلسطينية مع ملاحظة أن جميع هذه المبالغ هي بفائدة صفر.

إن تأخير مستحقات القطاع الخاص سيؤدي بالقطاع الخاص إلى طلب قروض من المؤسسات المصرفية. وحيث الكساد الحالي وتراجع الأنشطة الاقتصادية بسبب إعادة نشاط أزمة كورونا. وكذلك وقف المقاصة سيضع كل من القطاع الخاص والجهاز المصرفي في خيارات صعبة.



شكل رقم 43: مصدر البيانات هو حسابات الباحثين بناء على التقارير الشهرية والربعية لسلسلة النقد الفلسطينية.

بنظرة حالية على القطاع المصرفي، يمكن عدم ملاحظة أثر جوهري لازمة كورونا على الجهاز المصرفي بشكل عام. حيث المتتبع لبيانات هذا القطاع يمكن ملاحظة استمرار نموه بشكل طبيعي. وإن البيانات المحدثة من هذا القطاع لا تبدو تحمل فروقات جوهريّة باستثناء ظاهرة رجوع الشيكات. جميع النسب المالية والمؤشرات الكلية للقطاع

البنكي مقارنة مع دول العالم الأخرى هي ضمن النسب الطبيعية. لكن يختلف الوضع في فلسطين بقضية سيطرة الاحتلال على مصادر الدخل الرئيسية للسلطة الفلسطينية وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي، ويتطلب هذا من البنوك تحمل ضغط إضافي.

استنتاجات وسياسات مقترحة

تقرّد هذه الورقة ضمن هذه الجزئية استنتاجات بناءً على البيانات الاقتصادية التي تم تحليلها، وتتبع هذه الورقة القرارات والإجراءات الحكومية وسلطة النقد التي عملت ولا زالت تعمل على إدارة الأوضاع في فترة الوباء. إن الهدف من عرض هذه السياسات هو محاولة تبيان أثر هذه الإجراءات على الاقتصاد الفلسطيني لصانع القرار من وجهة النظر العلمية للاطلاع عليها والاختذ بها.

من خلال متابعة الإجراءات الإدارية لسلطة النقد في إدارة الأزمة، كان واضحاً قرار التساهل مع الشيكات حيث سمح لمصدري الشيكات بإرجاع شيكاتهم. وقد كان له الأثر الكبير في هذا الأزمة. وعندما تم العودة بالعمل السابق انخفضت الشيكات المرجعة ولكن لا زالت مرتفعة. إن هذه القرار قد سبب ارباكاً عاماً في الاقتصاد الفلسطيني. صحيح أن كافة القطاعات الاقتصادية قد تأثرت بأزمة كورونا، لكن هناك مستويات واختلافات. بالتالي توصي الورقة بضرورة أن تتجنب سلطة النقد والمؤسسات الحكومية الأخرى الإجراءات الشاملة. بل تكون الإجراءات ذات الخصوصية على قطاع معين أو شريحة معينة أكثر كفاءة ودقة وصواب.

حثت سلطة النقد البنوك على منح قروض ضمن شروط معينة وموجهة إلى فئة معينة مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. هذا بالطبع أمر جيد وقرار سليم سيؤدي إلى تحفيز الاقتصاد. لكن بنفس الوقت حددت فائدة قصوى بنسبة 3%، وحددت أيضاً القطاعات والشروط التي يجب على البنوك اتباعها، مثل أن يكون المشروع قد سبق فترة كورونا. وبالتالي استنتجت هذه الشروط كافة الأفكار الحالية. في الواقع، خلال فترة كورونا، انتعشت قطاعات على حساب قطاعات أخرى. على سبيل المثال ربما كان من المفيد تمويل مشروع زراعة في فترة كورونا، أفضل من تمويل مشروع صناعة أذية قد تم تقديمه قبل الأزمة. من هنا، توصي الورقة بأن يكون هناك بعض هامش المناورة لإدارة البنوك لدراسة طلبات التمويل كل على حدا. أما بالنسبة إلى الفوائد، فقد كانت في العديد من الدول بنسبة ضئيلة، ولو تم تسديد فوائد القروض من قبل المساعدات التي وردت إلى السلطة، ربما كان سيزيد من نسبة تحفيز الاقتصاد بطريقة أفضل.

تتطلب ممارسة الأنشطة الاقتصادية واستقرار المصارف أجواء استثمارية وبيئة حاضنة لا تشوبها الشك وعدم اليقين. من خلال تتبع هذه الورقة لتعليمات سلطة النقد، لوحظ كثرة التعليمات ومتابعة حثيثة من قبل سلطة النقد لإدارة البنوك، إضافة إلى متابعة إعلامية وتفاعل مع الحدث. صحيح أن هذه المرحلة تتطلب قرارات إدارية ذات جدوى وفعالية، ولكن زيادة التعليمات يؤدي إلى الارباك لدى البنوك وعدم اليقين. بالتالي سينعكس على سلوك

المودعين والاقتصاد بشكل عام. لذا توصي الورقة بضخ الثقة بالقطاع المصرفي وتحفيز المواطن على الإنفاق والاستهلاك المفيد لإعادة النشاط الاقتصادي والخرج ما أمكن من حالة الكساد.

بينت نتائج الورقة أن الربع الأول من عام 2020 شهد ارتفاعاً في الدين الداخلي والدين الخارجي وقروض البنوك التي هي جزء من الدين الداخلي ومتأخرات القطاع الخاص مقارنة مع نفس الفترة للسنوات السابقة. وبالتالي عند مقارنة مجموع الدين العام الداخلي في الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع الفترة ذاتها في العام 2019، فإن هناك زيادة بنسبة 24%، أي بمبلغ 313 مليون شيقل. أو بنسبة حوالي 11% أي بمبلغ 160 مليون شيقل مقارنة مع متوسط نفس الفترة من الثلاث سنوات السابقة أي (عام 2018، وعام 2017 وعام 2016). كذلك أن تقارير وزارة المالية اظهرت وجود قرض جديد من بنك قطر الوطني بمبلغ 252 مليون دولار في الربع الأول من هذا العام. أما المتأخرات فقد بلغت حتى نهاية الربع الأول من العام 2020 حوالي 4,842 مليون شيقل، وهو مبلغ ضخم لا يظهر في سجلات الدين العام. أيضاً تشير تقارير وزارة المالية إلى ارتفاع متأخرات القطاع الخاص هذا العام، فقد تم زيادة مبلغ 3.13 مليون شيقل نهاية شهر كانون ثاني، ومبلغ 69.54 مليون شيقل نهاية شهر شباط، ومبلغ 85.73 مليون شيقل نهاية شهر آذار. هذا بدوره يظهر مدى التأثير السريع لهذا الوباء خلال شهرين فقط على نمو متأخرات القطاع الخاص. لذا توصي الورقة أن تقوم الحكومة الفلسطينية بدراسة إمكانية تقليل الاعتماد على النظام المصرفي بالاقتراض. وبدلاً من ذلك ضرورة استخدام أدواتها السياسية في تحصيل مستحقات المقاصة، بالتالي ترك هامش المناورة للبنوك لإقراض القطاع الخاص وتحفيز الاقتصاد.

إن إغلاق المدن والمنشآت قد شل ما نسبته 74% من الأنشطة والخدمات، مما يرفع حجم البطالة إلى مستويات مرتفعة التي هي بالأساس تشكل أعلى نسبة بطالة على مستوى العالم بحسب تقارير منظمة العمل الدولية والمواقع الاقتصادية الدولية. وزاد الامر سوءاً منع الحكومة الفلسطينية العمال الفلسطينيين إلى الدخول إلى عملهم في الداخل الفلسطيني، ونشر الأجهزة الأمنية على المعابر. فقد أدى ذلك بدون شك إلى زيادة الوضع سوءاً. وهذا بدوره يزيد من كاهل الحكومة لتحمل عبء إضافي بسبب دخول فئات جديدة إلى نظام المساعدات الاجتماعية والعوائل المحتاجة. فقد بلغ عدد المنشآت التي تعمل 37,336 من أصل 142,400 منشأة أي بنسبة 26% من عدد المنشآت. تعمل هذه المنشآت على تشغيل 105,345 موظف/ة من أصل 424,904 موظف/ة. سيؤدي هذا ضغطاً إضافياً على الحكومة والتي ستلجأ إلى البنوك المحلية لسد تلك الفجوة. بالتالي سيضعف قدرة البنوك المحلية على تلبية هذه المتطلبات. لذا توصي الورقة بأن يتم إدارة الأزمة بكفاءة عالية وتجنب فرض قيود شاملة على كل المناطق الفلسطينية.

المصادر والمراجع

- الأموي، عبد العظيم. "البنوك المركزية وأزمة كورونا". نشر على موقع سكاى نيوز بالعربية في تاريخ 7 أبريل 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2ZF9Axx>
- الصاوي، عبدالحافظ. "سباق خفض أسعار الفائدة لمواجهة كورونا.. إليك الراجحون والخاسرون"، نشر على موقع الجزيرة نت بتاريخ 21 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3gt76bZ>
- تقرير جمعية البنوك لعام 2016.
- سلطة النقد الفلسطينية. تعميم رقم 62 وتعميم رقم 63 لعام 2020 بتاريخ 2020/03/01
- سلطة النقد الفلسطينية. تعميم رقم 73 وتعميم رقم 74 لعام 2020 بتاريخ 2020/03/05
- سلطة النقد الفلسطينية. تعميم رقم 74 لعام 2020 بتاريخ 2020/03/08
- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/04 بتاريخ 2020/03/15
- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/06 بتاريخ 2020/03/18
- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/09 بتاريخ 2020/03/22
- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/13 بتاريخ 2020/03/26
- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/17 بتاريخ 2020/04/09
- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/20 بتاريخ 2020/04/22
- سلطة النقد الفلسطينية. تعليمات رقم 2020/22 بتاريخ 2020/05/06
- سلطة النقد الفلسطينية. "محافظ سلطة النقد يشيد بدعم القطاع المصرفي لمواجهة الأزمة الصحية"، نشر بتاريخ 30 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2VS0j3F>
- عياش، محمد. "المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: طبيعتها وأهميتها". 2010.
- موقع الاقتصادي الالكتروني. "مجموعة بنك فلسطين تقدم 6.5 مليون شيكل للحكومة لمواجهة كورونا"، نشر في تاريخ 04 أبريل 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/38xReSB>
- Palestine Monetary Authority. "Directory of Licensed Banks Operating in Palestine – Administrative and Branches Address and Data". Please check the following link: <https://bit.ly/2VPnE6c>
- Palestine Monetary Authority. "Statistics– Monthly and Quarterly Data". Please check the following link: <https://bit.ly/3f4UBTN>

- Palestinian Central Bureau Statistics. “Quarterly national accounts variables in Palestine* for the years 2018, 2019 at constant prices: 2015 is the base year”. Please check the following link: <https://bit.ly/31MEC8T>
- The Global Economy. “Bank assets to GDP – Country rankings”. Please check the following link: <https://bit.ly/2O2qQa0>